أثر الحرب على إنتاج الصيد البحري واستهلاك الأسماك في محافظة اللاذقية

د. كنده وزّان•

(تاريخ الإيداع 2 / 2 / 2021. قبل للنشر في 23 / 3 / 2021)

□ ملخّص □

تعد محافظة اللاذقية المصدر الأساسي لإنتاج الصيد البحري في سورية، و قد تأثر هذا القطاع، و هو المصدر الوحيد للأسماك البحرية، سلبا بالحرب التي تمر بها البلاد. تم في هذه الدراسة التعرف على مقدار تراجع كميات الإنتاج السنوي للأسماك و تراجع استهلاك الأفراد و ارتفاع تكاليف المعيشة بين فترة ما قبل الحرب و ما بعدها (2006–2017–2020). تبين من الدراسة أن المتوسط السنوي للإنتاج من الأسماك البحرية قد تناقص في فترة الحرب بمقدار 56% عن الفترة السابقة، و أن معدل النمو السنوي المركُب كان سالباً لكلا الفترتين المدروستين (– 2.3% ، – 2.7%). و تبين من خلال معادلة الاتجاه العام أن الإنتاج كان يتجه أصلاً نحو الانخفاض في كلا الفترتين: فقد انخفض في فترة ما قبل الحرب بمقدار – 80.3 طن/ سنة، ما يعادل 3.1% من المتوسط السنوي، بينما انخفض في فترة الحرب بمقدار 54.4 طن/سنة، ما يعادل 3.3% من المتوسط السنوي. و قد تراجع نصيب الفرد من الأسماك المتاحة بنسبة 59% (من 1.8 إلى 0.72 كغ/سنة)، و قد ارتفع الرقم القياسي لمتوسط أسعار الأسماك نتيجة التضخم إلى 1406.6%. أوصت الدراسة بضرورة إنهاء الحرب و الاعتماد أكثر على عوامل الإنتاج المحلية لتنشيط الاقتصاد الوطني، و البدء بالاستثمار بالاستزراع السمكي لتأمين مصادر جديدة من الأسماك البحرية.

الكلمات المفتاحية: اللاذقية، إنتاج الصيد البحري، الحرب، أسماك بحرية، نصيب الفرد من الأسماك، أسعار

• أستاذ مساعد- قسم الجغرافية-كلية الآداب-جامعة تشرين-اللاذقية-سورية. kindawazzan20@gmail.com

The Effect of the War on the Marine Fishing and Fish Consumption in the Governorate of Latakia

Dr. Kinda Wazzan•

(Received 2 / 2 / 2021. Accepted 23 / 3 / 2021)

□ ABSTRACT □

Latakia governorate is the main producer of marine fishes in Syria. The war in the country has affected this sector which is the only source of marine fishes. This study assess the decrease of annual production volume and the decline of individual consumption due to the high cost of living, this is before and during the war under a considering period (2006-2017-20). The study showed that the average of volume production during the war has reduced by 56%, the compound annual growth rate was negative in both period (-2.3% and -2.7% respectively), the simple linear regression equation showed that the product volume has decreased before war by -80 tonnes per year equal to 3.1% of average, while it decreased by -54.4 tonnes, equal to 3.3 % of average during the war. The per capita of available fish consumption has declined by 59% (from 1.8 to 0.72 kg). The IN price has increased to 1406.6%. The study recommended the necessity to stop the war, to depend more on local economic factors in order to stimulate the national economy, and to start investing in fish farming as a new sources of marines fishes.

Keywords: Latakia, marine fishing, war, per capita fish consumption, prices

• Associate Professor-Department of Geography-Faculty of Arts-Tishreen University-Latakia-Syria. Kindawazzan20@gmail.com

مقدمة:

يعد قطاع الأسماك البحرية بشقيه، الصيد البحري marine fishing و الاستزراع السمكي fish farming، من أنشطة القطاع الاقتصادي الأول (الزراعي و الحيواني) التي تساهم في الناتج المحلي لكثير من دول العالم و تأمين فرص عمل و الغذاء من البروتين الحيواني للأفراد و الأعلاف لبعض أنواع الثروة الحيوانية، ما يسهم بشكل فعال بالأمن الغذائي القومي. و قد حقق هذا القطاع تطورا كبيرا و تضاعف إنتاجه على مستوى العالم منذ ثمانينيات القرن الماضي خاصة بعد أن أدى تراجع المخزون السمكي في البحار إلى التوسع في الاستزراع السمكي (Rosamond L., p. 1017, 2000)[1] ، حيث استمر ازدياد الطلب عليه بالتوازي مع زيادة عدد السكان و زيادة استهلاكهم من البروتين الحيواني مع التمدن و ارتفاع الدخول(C. Finegold, 2009, p 353)[2].. و لكن بالمقابل، على المستويات المحلية لبعض الدول بقي الإنتاج محدوداً و اتجه نحو الانخفاض خاصة عندما يتم الاعتماد على أنشطة الصيد البحري بمفرده في بحار ذات مخزون سمكي محدود، و دول ذات تزايد سكاني، ليصبح هشاً مع وقوع كوارث و أزمات و أهمها الحروب و تبعاتها.

تأتي الحروب لتتسبب في تراجع البنى الاقتصادية و عناصر الإنتاج خاصة مع ترافقها بتدهور مستوى المعيشة، ما يقلل بشدة من استهلاك الأفراد. تجمع الدراسات على أن الحروب كانت و ما زالت إحدى التكاليف الغالية على المواطنين و الدولة و الأفراد، و التي تؤدي إلى ضياع رأس المال المادي، و تدمير البنى التحتية و ضياع الاستثمارات الداخلية و الخارجية و زيادة الإنفاق الحربي[3] (Howell, p 17, 2011). و هكذا فإن سورية من بين الدول التي شهدت تراجعاً كبيراً و انكماشاً في اقتصادها بسبب الحرب التي اندلعت منذ عام 2011، و التي كبدتها،عدا عن التكاليف البشرية، تكاليف اقتصادية واضحة، فقد ازداد التضخم الحاد بين عامي 2010 و 2016، [4](De Imus, p20, 2017 بسبب الحرب و الحصار الاقتصادي الذي عانت منه جميع القطاعات الاقتصادية و منها القطاع الزراعي و الحيواني، ما أدى إلى تفاقم الأزمة الغذائية للسكان في الدولة السورية.

يتناول هذا البحث تطور انكماش و تراجع كميات إنتاج الصيد البحري في محافظة اللاذقية في ظل الحرب الدائرة منذ عام 2011، في سورية. حيث تعد المحافظة المصدر الأساسي لإنتاج للأسماك البحرية المصادة في سورية، إذ لا يوجد على الساحل السوري مزارع سمكية. يأتي ذلك ليقلل من كمية الإنتاج القليلة أصلاً في مياهها المتوسطية، و علاقتها بتراجع استهلاك الأفراد للأسماك و الازدياد الطارئ لأعداد السكان و التضخم النقدي الذي تسبب بارتفاع تكاليف المعيشة و الغذاء و منها أسعار الأسماك في الأسواق المحلية للمحافظة.

[1] **Rosamond L., and *al*,. "Effect of aquaculture on world fish supplies". *In Nature*, Vol. 405, pp 1017-1023, june 2000.**

[2] **Finegold, C. "the importance of fisheries and aquaculture to development. In Fisheries, sustainability and development". *The royal Swedish Academy of Agriculture and Forestry*. 2009, pp 353-346.**

[3] **Howell, K. War and Economy, *McNair Scholars Journal*, Vol. 15,Iiss. 1, pp17-24, Grand Valley State University, 2011.**

[4] **De Imus, and *al*. "The cost of conflict". *In Finance and Development*. December 2017, pp 18-22.**

أهمية البحث و أهدافه:

تأتي أهمية البحث من أهمية الثروة الحيوانية الوطنية في الاقتصاد الوطني من حيث الناتج المحلي وتامين الاستثمارات و فرص العمل و الغذاء من البروتين الحيواني البحري. هذا البحث يعطي قيم رقمية تبين تراجع الإنتاج و الاستهلاك بسبب الحرب. فقد كانت سورية تعاني من انخفاض شديد في إنتاج الصيد البحري و كذلك متوسط استهلاك و نصيب الفرد من البروتين الحيواني السمكي و قد زاد هذا العجز بشكل واضح. إن هذا البحث يبين مقدار تراجع حصة الفرد في عصر تزداد فيه أكثر فأكثر إنتاج الأسماك في العالم و تتسابق فيه الدول على زيادة استهلاكها من الأسماك، ما يوضح مقدار الهوة الكبيرة بين الإنسان السوري في حاجته الغذائية و أخيه الإنسان في العالم. فقد زاد نصيب الفرد من استهلاك اسماك الطعام من نحو 17 كغ/سنة عام 2008 إلى 20.5 كغ/سنة عام 2018، (منظمة الفاو)، بينما قل في سورية من 2 كغ في فترة ما قبل الحرب، ليقل أكثر في سنوات الحرب خاصة في المناطق التي زاد فيها عدد السكان نتيجة استقبالها للنازحين. إن هذا من شأنه أن يحفز المسؤولين المحليين و الإقليميين و المنظمات العالمية المعنية بالغذاء و حقوق الإنسان على مساوئ الحروب و الجوع و الشروع بتحقيق الأمن الغذائي عبر تنمية الإنتاج السمكي المستدام عبر إيجاد روافد جديدة لإنتاج الأسماك البحرية كالمزارع حيث رفعت من الإنتاج السمكي في مصر بين عامي 2002 و 2013، لتؤمن 62% من الإنتاج السمكي[5] (علي، 1196، 2016)، و في تركيا بين 1986 و 2011 ارتفعت بمعدل 13% مقابل تراجع الصيد البحري 14% [6](Guzel, Yamamoto, 148, 2012)، و إعادة دعم الاقتصاد الوطني و الاستثمار. و يهدف هذا البحث إلى التعرف على:

1. الإمكانيات الكامنة للمخزون السمكي البحري و طرق الصيد و معوقاته بسبب العقوبات الاقتصادية.
2. مقدار تراجع كميات الإنتاج السنوي و معدلاتها السنوية و اتجاهاتها العامة في سنوات الحرب.
3. مقدار تراجع نصيب الفرد السنوي من الأسماك البحرية المحلية المتاحة في ظل ارتفاع أسعار الأسماك و التدني المتلاحق للدخول السنوية للأفراد نتيجة التضخم النقدي.

طرائق البحث و مواده:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي و الاستنتاجي، و يعتمد على فترة سلسلة زمنية تمتد على 12 عاماً بين 2006 و 2017، لتشمل 5 سنوات قبل الحرب و 7 سنوات بعدها، و هذه الفترة كافية لإعطاء صورة عن التغيرات و التراجع بين الفترتين، هذا بالإضافة إلى عام 2020. و قد تم الاعتماد على النشرة السنوية لحجم و كميات الإنتاج السنوي من صيد الأسماك البحرية و نشرات أسعار الأسماك الصادرة عن الهيئة العامة للثروة السمكية في الساحل و منشورات المكتب المركزي للإحصاء. و قد تم الاعتماد على مراجع و أبحاث منشورة في مجلات علمية أكاديمية عربية و أجنبية تم ذكرها في قائمة المراجع. و يعتمد البحث على الأسلوب الإحصائي و القيام بتحليل البيانات بأساليب و علاقات إحصائية و كمية، و تمثيل النتائج بأشكال بيانية، و من هذه الأساليب:

[5] وحيد، علي، و آخرون. دراسة اقتصادية عن الأسماك في مصر. مجلة العلوم الزراعية و الاقتصادية و الاجتماعية. مجلد. 7. ص 1191-1196، 2016.

[6] Guzel, Munir, and *al.* "Comparison of fisheries sectors of Japan and Turkey in production, consumption, trade and future possibilities". *In Applied studies in Agribuisness and Commerce.* Pp147-153.

معدل النمو السنوي المركب Compound Annual Growth Rate =

$\left(\frac{\mathrm{Ev}^{\frac{1}{n}}}{\mathrm{Bv}}\right) - 1 \times 100$ =CAGR. EV = القيمة الأخيرة ، Bv = القيمة الأولى ، n = عدد السنوات.

الرقم القياسي Index Number = $\frac{Pn}{P0} \times 100$ = IN . Pn القيمة الأخيرة، P0 = القيمة الأولى. و هو مؤشر إحصائي يعبر عن التغير النسبي في قيم ظاهرة معينة، و تأخذ الظاهرة في فترة الأساس القيمة 100.

مقاييس التشتت: تظهر مقدار تقارب أو تباعد مفردات الظاهرة عن القيمة المركزية، و من هذه المقاييس:

المدى النسبي (Range): يقيس تشتت القيم على شكل نسبة مئوية، و يعبر عنها بالعلاقة التالية:

$\left(\frac{X\,\mathrm{Max} - X\,Min}{\bar{x}}\right) \times 100$ = R %، و تعني الفرق بين القيمة الأكبر و الأصغر مقسومة على الوسط الحسابي، و الناتج ضرب 100.

الانحراف المعياري (Standard Deviation): و هو الجذر التربيعي لمتوسط مجموع مربع انحراف المفردات عن وسطها الحسابي. و عندما يكون عدد المفردات المدروسة أقل من 30، تحسب بإنقاص (1) من عدد المفردات، وتعطى بالعلاقة التالية: $\mathrm{SD}=\sqrt{\frac{\sum(\mathrm{X}-\mathrm{X})}{\mathrm{n}-1}}$

معامل الاختلاف (Coefficient of Variance) هو التعبير عن الانحراف المعياري كنسبة مئوية من الوسط الحسابي = $\frac{SD}{\bar{X}}$ = C.V. تدل النسبة المنخفضة على تكتل القيم حول معدلها و عدم تشتتها.

معادلة خط الاتجاه العام: (الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression) = Y = a + bx

Y = القيمة التقديرية للظاهرة، a = قيمة y عند الزمن 0، b = مقدار التزايد أو التناقص مع الزمن.

منطقة الدراسة

منطقة الدراسة هي محافظة اللاذقية، و تقع أقصى الغرب من سورية، بين دائرتي عرض ً35.14ْ و ً35.55ْ، و تمتد بين السواحل الشرقية للبحر المتوسط غرباً و قمم الجبال الساحلية شرقاً. تبلغ مساحتها 2297 كم²، ما يقارب 1.2% من مساحة سورية. بلغ تقدير عدد السكان لعام 2010 نحو 986404 نسمة، بكثافة سكانية هي الأعلى بين المحافظات، وقد بلغت 435 ن/كم²، و زاد عدد سكانها إلى نحو 1480556 نسمة نتيجة التغير الديموغرافي الذي أحدثته الحرب ما أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية إلى 644.6 ن/كم². بلغت نسبة التمدن عام 2011 نحو 53%، حيث توزع السكان الحضر بشكل رئيسي في مدينة اللاذقية التي ضمت نحو 46% من سكان المحافظة، بينما توزع سكان الأرياف في قرى يتجاوز عددها 440 قرية و بلدة. من الناحية الطبيعية، تتميز المحافظة بمناخ متوسطي رطب و شبه رطب و هطولات شتوية ثم ربيعية و خريفية. تسود الأحراج و الغابات على المرتفعات الهضبية و الجبلية. يبلغ طول ساحل اللاذقية 93 كم من أصل 183 كم، و هي مجموع السواحل السورية التي تتقاسمها محافظتي اللاذقية شمالاً و طرطوس جنوباً. يمتد ساحل اللاذقية بين مصب نهر السن جنوباً مع الحدود الإدارية لمحافظة طرطوس الساحلية و مصب وادي السمرا في خليج السمرا شمالاً على الحدود مع لواء اسكندرون (تركية). يتألف ساحل المحافظة من شواطئ صخرية في الشمال غنية بالتعرجات و الرؤوس حيث تلتحم فيه الكتل الجبلية الساحلية عبر ساحل جرفي شديد الانحدار و أهم هذه الرؤوس (رأس البسيط، رأس الفاسوري، رأس ابن هانئ، و رأس اللاذقية)، ليتحول في نصفه الجنوبي ابتداءً من جون جبلة إلى شاطئ رملي منبسط تكاد تنعدم فيه التعاريج و الارتفاعات. تتنوع القيعان بين طبيعة صخرية شمالاً و رملية و طينية جنوباً. تتوزع 4 موانئ صيد بحرية عل طول الساحل مع عدد من المراسي التابعة

لها، و هي ميناء البسيط شمالاً، ميناء برج اسلام، ميناء الصيد و النزهة (مرفأ اللاذقية)، و ميناء جبلة جنوباً. تمتد المياه الإقليمية البحرية اعتبارا من خط الشاطئ حتى 12 ميل بحري، بمساحة تصل إلى 3953 كم²، تضم محافظة اللاذقية 2000 كم² منها، أي ما يقارب المساحة البرية لمحافظة اللاذقية. إذ يتراوح عرض الرصيف القاري بين 6 كم جنوباً عند الحدود مع محافظة طرطوس، ليتناقص تدريجيا متراوحا بين 2 و 6 كم في جون جبلة، ليقل إلى دون 2 كم بين رأس اللاذقية و رأس البسيط و خليج السمرا أقصى الشمال، (الشكل 1).

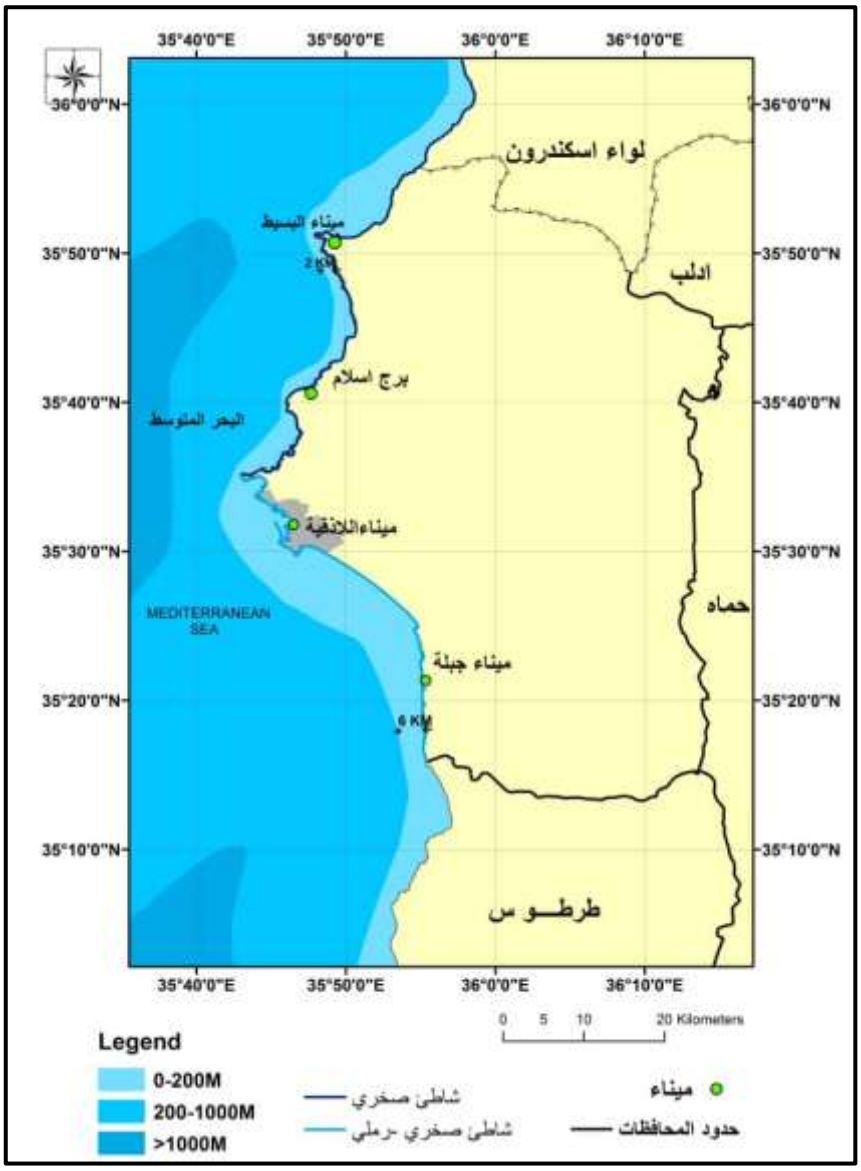

الشكل (1): موقع منطقة الدراسة يبين ساحل محافظة اللاذقية

المصدر: عمل الباحثة

النتائج و المناقشة

1. البيئة البحرية و المخزون السمكي محدود في محافظة اللاذقية

إن المياه البحرية السورية في محافظتي اللاذقية و طرطوس، هي جزء من مياه البحر المتوسط و مجاله الحيوي في حوض اللفنتاين (الحوض الشرقي). و قد انعكست الخصائص الحيوية و البيولوجية للبحر المتوسط على المياه البحرية

السورية. فبالرغم من أن البحر المتوسط من أهم البحار في التنوع الحيوي، إلا انه يعد من البحار الفقيرة بالأنواع السمكية مقارنة مع غيره من البحار المجاورة، فقد تم إحصاء 664 نوعا من الأسماك مقارنة مع أنواع البحر الأحمر التي تقدر بحوالي 1248 نوعاً (Quignard, Tomassini, 2000)[7]. إلا أن هذا العدد يقل في الحوض الشرقي الذي يتبع له الساحل السوري إلى 400 نوع بسبب عوامل تتعلق بدوائر العرض و هو ما يؤثر على ارتفاع الحرارة و الملوحة ([8] Uicn ص، 3 ، 2011). و يقل هذا المخزون السمكي في المياه السورية حيث تشير آخر الدراسات الحديثة إلى أن أنواع المخزون السمكي في المياه البحرية السورية تصل إلى 314 نوعا (271 نوعا عظمياً و 41 غضروفياً)، إلا أن هذه الإحصائيات تبقى مؤقتة و قابلة للتغيير بسبب اجتياح الحوض الشرقي للمتوسط اسماك قادمة من البحر الأحمر عبر قناة السويس تقدر سنويا بين 5–10 أنواع من الأسماك، بعضها ذو قيمة اقتصادية يساهم بإغناء المخزون السمكي في المياه الاقليمة السورية (الغريبة، بعض أنواع السلطان ابراهيم)، و بعضها الآخر أنوع سامة و مفترسة (البالون، أسد البحر، السللور، و غيرها). و قد بلغ عدد الأنواع المهاجرة من البحر الأحمر و منطقتي المحيطين الهندي و الهادي إلى البحر المتوسط 67 نوعا حتى بداية 2009 سجل منها حتى الآن 42 نوعا في المياه البحرية السورية (سعد ،2010، ص 129). و يقدر عدد الأنواع المتنقلة و المهاجرة ذات القيمة الاقتصادية مروراً بمياه القطر الإقليمية بنحو 60 نوع، منها اللقز و السلطان ابراهيم و السرغوس العصيفر و رتب السردينيات[9].

تعود هذه القلة في المخزون السمكي في المياه السورية أيضا لأسباب جيومورفولوجية يتسم بها الحوض الشرقي للمتوسط عامة، و ساحل اللاذقية خاصة حيث يتميز بضيق الرصيف القاري و محدوديته، ما يؤدي إلى انعدام الحيد البحري الطبيعي الذي قد يتشكل من الخلجان ما يحرم المخزون السمكي من توفر بيئة آمنة للتكاثر و العيش. إذ يتراوح عرض الرصيف القاري بين 6 كم جنوبا عند الحدود مع محافظة طرطوس، ليتناقص تدريجيا متراوحا بين 2 و 6 كم في جون جبلة، ليقل إلى دون 2 كم بين رأس اللاذقية و رأس البسيط و خليج السمرا أقصى الشمال، و هو غير متدرج الأعماق يليه انحدار سحيق حتى 1000 م تنعدم فيه الأسماك الاقتصادية (سعد، 1999). فالأعماق الأنسب للتنوع الحيوي في البحر تتركز ما بين السطح و أعماق 500 م تحت سطح البحر، متفقة مع نفاذية الضوء و الأوكسجين، إذ تتجمع فيه نسبة تقدر بنحو 90% من مجموع الأحياء البحرية. و بذلك فإن مدى اتساع الرصيف الضحل محدود جدا في محافظة اللاذقية ما يعني محدودية المخزون السمكي الاقتصادي. إن ضعف إنتاج الصيد في المياه الإقليمية يفسره ضيق الرصيف القاري و محدوديته مساحته.

إن ذلك ينعكس على كمية إنتاج البحر المتوسط من الصيد السمكي و أسعاره المحلية المرتفعة. فالحمولة السنوية من الثروة السمكية المصادة من المتوسط ضئيلة تقدر بحوالي 1.5 مليون طن لعام 1999، و تشكل نسبة ضئيلة من الإنتاج العالمي الذي يصل إلى 100 مليون طن[10] (Maynou, 2003, p,39). و قد قدرت القدرة الإنتاجية السنوية للكيلومتر المربع الواحد في المياه الإقليمية السورية نحو 2 طن، أي ما يعادل 5.5 كغ يوميا. و تصل في بعض المناطق (رأس البسيط) إلى أقل من 1 طن/كم² و هي نسبة متدنية. و لكنها تعد كمية قليلة إذا ما قورنت بالمياه البحرية لغيرها من البحار، حيث تصل متوسط كمية الأسماك المصادة بين عامي 2007 و 2011 من المياه الإقليمية

[7] Quignard and Tomassini, 2000. "Mediterranean Fish Biodiversity". *Biologia marina Mediterranean*, 7 (3)1-66

[8] UICN, p 3, 2011.

[9] وزان، كنده، ابراهيم، طالب. "الصيد البحري و الخصائص الطبيعية المؤثرة فيه في محافظة اللاذقية". *مجلة جامعة تشرين*. 2019.

[10] Jarci, Francesc Maynou, 2003, "Fish Stock Assessements in the Mediterranean: state of the art". Barcelon, *SCI.MAR*., 67, 37-49.

العراقية في الخليج العربي و التي تبلغ مساحة أقل تصل إلى 900 كم²، نحو 22781 طن/سنة [11](الأسدي، المطوري، 2017)، أي ما يعادل 25.3 كغ/يوم، و لكن ضحالة أعماقها (5 –27 م) يفسر غناها بالمخزون السمكي. هذا بالإضافة إلى أن الدراسات الحديثة تشير إلى أن 93% من المخزون السمكي في حالة خطر و استنزاف (Buzzy, 2016)[12] . و قد أشارت المفوضية الأوروبية في تقرير 2017، بالاستناد إلى تقارير علمية سابقة إلى أن البحر المتوسط قد أضاع 34% من أسماكه خلال 50 سنة الماضية.

2. مواقع و طرق الصيد و تقنياته

تضم الموانئ الأربعة في ساحل اللاذقية نحو 818 قارباً (سعد، 2010)، مخصصة للصيد بأحجام و طاقات استيعابية مختلفة. و يعتمد الأسطول بمعظمه على ورش محلية. تصنع القوارب من الخشب و بعضها من المعدن و معظمها يعمل بمحرك الديزل، يتراوح طولها بين 5 و 15 م، و تعمل في المياه الإقليمية. أما المراكب التي يقل طولها عن 5 م يسمى فلوكة و يعمل على خط الشاطئ إذا كانت تعمل بالمجاديف. أما ما كان فوق 15 أي 16–24 م فهي مراكب مخصصة لصيد الجرف و تسمى أيضا سفن الجرف، و عدده 44، تعمل في المياه الإقليمية و الدولية (بعد 12 ميل بحري)، بشرط حيازة رخصة صيد دولية بحسب المواصفات القياسية للمراكب الدولية منها أن يكون مجهزا بمحطة راديو VHF للتواصل الدائم مع ميناء اللاذقية، مكان لحفظ السمك في الثلج، مقياس أعماق سونار لتحديد الأعماق و تتبع أسراب السمك. لقد تسببت الحرب و الحصار الاقتصادي المفروض بارتفاع شديد بأسعار أدوات الصيد و التي غالبيتها مستوردة، هذا عدا عن فقدانها. فقد ارتفع ثمن القارب بين عامي 2010 و 2015 من نحو 300 ألف ل.س، إلى 15–20 مليون ل.س، بعدما ارتفعت مواد صناعته من أخشاب و محركات. و ارتفعت أسعار الشباك من 4000 ل.س إلى 40000 ل.س، و فقدت الأنواع الجيدة كاليابانية و الألمانية، ليتم التعامل مع شباك صينية المصدر قليلة الجودة و الكفاءة. و جميع هذه الأدوات تحتاج إلى صيانة دورية مكلفة. و قد ارتفعت الأسعار في 2020 إلى 30 ضعفاً[13] ، و قد أثر ارتفاع أسعار المحروقات و فقدانها و تقليل مخصصات المراكب منها على الطلعات البحرية التي قلت، ما قلل من إنتاج الصيد البحري، كما يبين الجدول رقم (1).

الجدول (1): إنتاجية القارب السنوية في المياه البحرية بمحافظة اللاذقية لعامي 2010 و2015

البيان	مجموع المراكب في الموانئ	كمية الأسماك المصادة (كغ)	إنتاجية القارب السنوية (كغ)	مقدار التراجع %
2010	818	2492000	3046.5	–
2015	818	1512000	1848.4	39.4 –

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات الهيئة العامة للثروة السمكية

يتم الصيد بالمراكب في المياه الإقليمية و الدولية انطلاقا من الموانئ الأربعة و تعمل وفق قطاعات اقتصادية عددها 7. يتركز عملها في المياه الإقليمية السورية بين 200 م إلى 12 ميل بحري في عرض البحر، و كذلك في المياه الدولية، و تقدم الحجم الأكبر من إنتاج الصيد البحري المعدة للأسواق. تستخدم في هذه المراكب نوعين من الشباك وتصطاد أنواع من الأسماك مختلفة في قيمتها الاقتصادية:

[11] **الأسدي، المطوري. "الصيد البحري في العراق". *مجلة البحوث الجغرافية*. العدد 20، ص 261-276، 2017.**

[12] **Buzzy, A. Santos, R. "A vision for healthy fisheries in the Mediterranean". In EU, Mediterranean Fisheries Position Paper, September 2016.**

[13] **صحيفة الوحدة لقاء مع نقيب الصيادين. 12-11-2020:**

1- شباك الشنشيلا تستخدم في المراكب العاملة في المياه الإقليمية الاقتصادية، و هي شباك ثابتة تصل إلى عمق 200 م، يتم جذب أسراب الأسماك ليلا عبر أضواء و محاصرتها نحو الشبكة،و تتميز باقتصاديتها العالية و حفاظها على البيئة البحرية، و أهم الأسماك هي السردين و السكمبري و البلميدا و الغبس و هي من الأسماك ذات القيمة التجارية المتدنية (أسعارها منخفضة).

2- شباك الجرف القاعي المتحركة مع حركة تصيد الأسماك على أعماق تتراوح بين 40 إلى 400 م. يتميز الصيد الجرف بمردود عال، و لكن له تأثير سلبي على البيئة البحرية حيث يؤدي إلى إفقار المخزون السمكي من خلال جرف و صيد كل أنواع و أحجام الأسماك و الرخويات و مغذيات الأسماك، ما يؤدي إلى تصحير القاع. و أهم أنواع السمك المصطادة اللقس وسلطان ابراهيم و المرلان و الجربيدة، و هي من الأسماك ذات القيمة التجارية العالية (أسعارها مرتفعة).

يتم الصيد في المياه الدولية (بعد 12 ميل بحري) عبر سفن الجرف البالغ عددها 44 سفينة، في 3 مواقع و هي موقع رأس أندريا (الجزء القبرصي التركي)، موقع أرضاش بين خليج أنطاكيا و كسب و أضنة و هو غني بالأسماك، والثالث خليج فماكوستا و هو الأبعد ما يجعله مقصداً لعدد أقل من السفن، لزيادة الأعباء و التكلفة. تؤمن سفن الجرف العاملة في المياه الدولية حوالي 400 طن سنويا من الأسماك أي ما يعادل 26% من كمية الأسماك المصطادة عام 2015. يتم أحيانا بيع جزء منها بأسعار أعلى إلى سفن الصيد الأجنبية[14].

3. تراجع كميات الإنتاج

يبين الجدول رقم (2) تطور كميات الصيد من الأسماك البحرية في محافظة اللاذقية بين عامي 2006-2017، مقسوماً إلى فترتين، هما فترة قبل الحرب بين عامي 2006-2010، و بعدها بين عامي 2011-2017، و قد تمت مقارنتها إحصائياً.

الجدول (2): تراجع كميات الإنتاج من الصيد البحري بسبب الحرب للفترة (2006-2017)

البيان	كمية الأسماك البحرية (طن)	النسبة المئوية للنمو السنوي%
2006	2800	-
2007	2741	2.1
2008	2436	11.1-
2009	2553.56	4.8+
2010	2492	2.4-
متوسطMean	2604.51	2.7-
معدل النمو المركب CAGR	%2.30-	-
المدى النسبي (R%)	%13	
الانحراف المعياري(S.D)	57.5	
معامل الاختلاف(S.V)	%2.2	

[14] : وزان، ابراهيم. مرجع سابق.

2011	1840	26.1-
2012	1748	5-
2013	1645	5.9-
2014	1895	15.2+
2015	1512	20.2-
2016	1543.28	2.1+
2017	1513	2-
متوسط Mean	1670.9	7.4-
معدل النمو المركب (CAGR)	%2.70-	-
المدى النسبي (R%)	%22.9	
الانحراف المعياري(S.D)	69.5	
معامل الاختلاف(C.V)	%4.16	

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للثروة السمكية

يبين الجدول (2) و الأشكال (2-3-4)، أن كميات الإنتاج السنوية للأسماك البحرية المصادة في مياه محافظة اللاذقية لكامل الفترة المدروسة (2006-2017)، كانت تتجه نحو الانخفاض، و قد تراوحت بين أعلى قيمة و هي 2800 طن مسجلة في فترة قبل الحرب، في عام 2006 ، و أدناها سجلت بعد الحرب لعامي 2015 و 2017 و هي على التوالي 1512 و 1513 طن، و بلغ متوسط الفترة نحو 2137.9 طن. يتضح من معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور كميات الأسماك المنتجة التي استخدمت فيها معادلة الانحدار الخطي البسيط، أن هناك ارتباط عكسي بين الإنتاج و الزمن، فالإنتاج السنوي للأسماك اتخذ اتجاهاً عاماً منخفضاً، بمقدار -130.5 طن سنوياً، ما يعادل 6.1% من المتوسط السنوي لكامل الفترة، البالغ 2137.9 طن، و بلغ معامل التحديد R2 0.871، أي أن 87% من التغيرات في كميات الإنتاج السمكي تعزى إلى التغيرات التي يعكسها عنصر الزمن، أما بقية التغيرات فتعزى لأسباب أخرى. و من مقارنة فترتي ما قبل الحرب و ما بعدها، يلاحظ أن إنتاج الأسماك البحرية السنوية قبل الحرب (2006-2010)، كانت تتجه نحو الانخفاض، و قد تراوحت بين أعلى قيمة و هي 2800 طن للعام 2006 و أدناها 2436 طن للعام 2008، و بلغ متوسط هذه الفترة 2604.5 طن. سجلت النسب المئوية للنمو السنوي قيماً سالبة بمتوسط -2.7%. و سجل معدل النمو المركب قيمة سالبة مقدارها- 2.30%. أما قيم مقاييس التشتت فقد ظهرت متكتلة حول معدلها و متوسطاتها و غير متطرفة فقد بلغ المدى النسبي 13%، و الانحراف المعياري 57.5 و معامل الاختلاف 2.2%. و تبين معادلة الاتجاه الزمني العام أن إنتاج الصيد قد انخفض انخفاضاً سنوياً بلغ 80.34- طن ما يعادل 3.1% من متوسطها السنوي البالغ 2604.5 طن، و يدل معامل التحديد R2 البالغ 0.642، أن المتغيرات التي يعكسها عنصر الزمن تفسر ما قيمته 64.2% من العوامل المؤثرة في مجموع إنتاج الصيد البحري. تأتي الفترة المدروسة للحرب (2011-2017) لتظهر بيانات و قيم أكثر سلبية تدل على انخفاض و تناقص كميات الإنتاج الإجمالية و السنوية. فقد انخفض المتوسط السنوي للإنتاج لهذه الفترة إلى 1670.9 طن، إي بفارق 934.5 طن عن

الفترة ما قبل الحرب و نسبة 55.9%. و قد تناقصت كميات الإنتاج السنوية بشكل مطرد، و تراوحت بين 1840 طن عام 2011 و 1512 و 1513 طن لعامي 2015 و 2017، و قد سجلت نسب النمو السنوية قيما سالبة أكثر حدة بمتوسط قدره -7.4%، وصل أدناها إلى -26.1% عام 2011 و -20.2% عام 2015، بينما سجلت قيمة إيجابية عام 2014 بلغت 15.2% بعد ارتفاع الإنتاج من 1645 طن عام 2013 إلى 1895 طن. و قد سجل معدل النمو المركب قيمة سالبة اكبر من الفترة السابقة وصلت إلى – 2.70% و سجلت بدورها مقاييس التشتت قيما أعلى، فقد بلغ المدى النسبي 22.9%، و الانحراف المعياري 69.5 و معامل الاختلاف 4.16%. و بدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور إنتاج و كميات الصيد البحري للفترة (2011-2017)، يتبين أن الإنتاج السمكي من الصيد البحري قد انخفض انخفاضا سنويا بلغ مقدار -54.42 طن، بما يعادل 3.3 % من متوسطها السنوي البالغ 1670.9 طن، أي متقاربة جدا من فترة التي سبقت الحرب، و بلغ معامل التحديد قيمة أقل من فترة ما قبل الحرب – 0.545، ما يعني أن التغيرات التي يعكسها عنصر الزمن تفسر ما قيمته 54.5% من العوامل المؤثرة في مجموع إنتاج الصيد البحري، و ما تبقى يعود إلى عوامل أخرى.

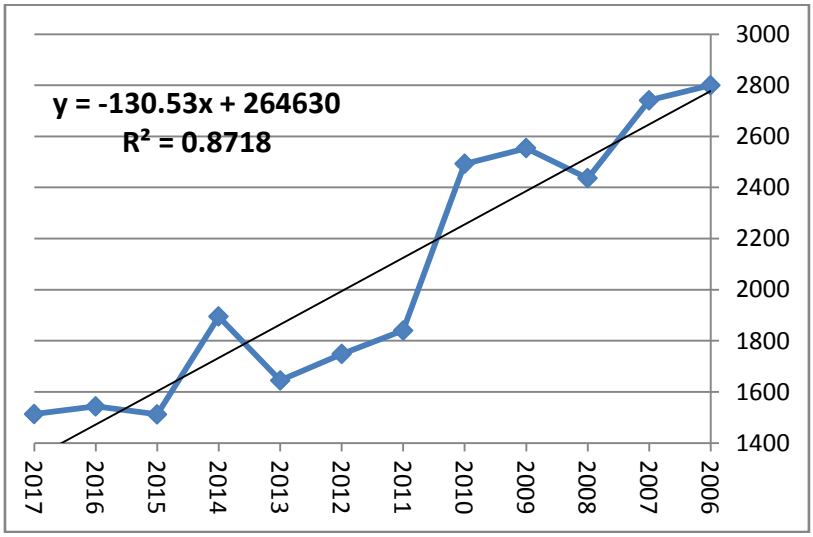

الشكل (2) معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور كمية الأسماك البحرية بالطن للفترة (2006-2017)

المصدر: عمل الباحثة

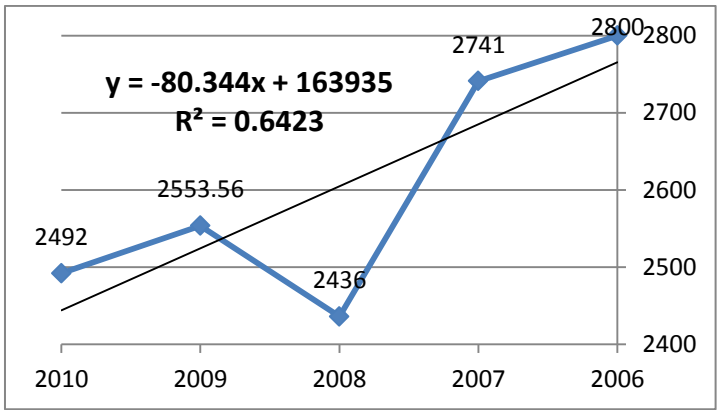

الشكل (3): معادلة الاتجاه العام لتطور كمية إنتاج الأسماك البحرية قبل الحرب (2006-2010)

المصدر: عمل الباحثة

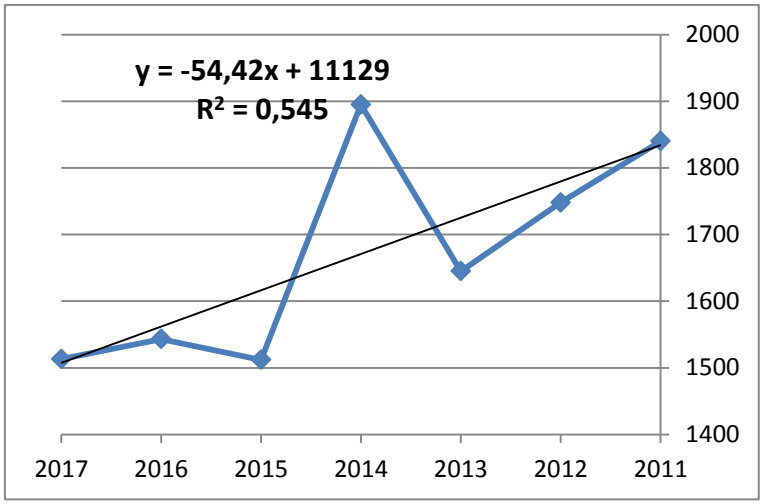

الشكل (4) معادلة الاتجاه العام لتطور كمية إنتاج الأسماك البحرية في فترة الحرب (2011-2017)

المصدر: عمل الباحثة

الجدول (3): معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور كمية إنتاج الأسماك البحرية في محافظة اللاذقية

المتغير التابع (كميات الصيد)	المعادلة	R2	متوسط الظاهرة (mean)	مقدار التغير السنوي	معدل التغير السنوي %*
2017-2006	Y= -130.5x + 26463	0.873	2137.9	130.5-	6.1
2010-2006	Y=-80.34x + 16393	0.642	2604.5	80.34-	3.1
2017-2011	Y= -54.42x + 11129	0.545	1670.9	54.42-	3.3

Y = القيمة التقديرية للمتغير (كمية الإنتاج)، X = متغير الزمن. المصدر: عمل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (2)

- **معدل التغير السنوي = مقدار التغير السنوي ÷ متوسط الظاهرة (mean) × 100**

4. تطور نصيب الفرد في محافظة اللاذقية من كميات إنتاج الأسماك البحرية المتاحة (2010-2017)

يتم تصدير كمية 30% من الأسماك المصادة في محافظة اللاذقية إلى بقية المحافظات، و منها طرطوس و دمشق فيبقى 70% من كمياتها متاحاً لاستهلاك الأفراد في الأسواق المحلية لمحافظة اللاذقية. يتأثر الطلب على الأسماك عادة بالعديد من العوامل منها الزيادة السكانية و مستوى الدخل و العادات الغذائية. يبين الجدول رقم (4) تطور أعداد سكان المحافظة مع تطور نصيب الفرد من كمية الإنتاج السمكي المتاحة في الأسواق.

الجدول (4): تطور نصيب الفرد من استهلاك الأسماك البحرية المحلية المتاحة في أسواق محافظة اللاذقية (2010-2017)

العام	سكان المحافظة بالآلاف*	كمية الأسماك المتاحة من الإنتاج المحلي (كغ)**	نصيب الفرد من الأسماك المتاحة للاستهلاك (كغ/سنة)***	مقدار التغير عن سنة الأساس (كغ)
2010	986.404	1.744.400	1.77	-
2011	1004.00	1.288.000	1.28	0.49
2012	1021.00	1.223.600	1.19	0.58
2013	1020.00	1.151.500	1.13	0.64
2014	1359.00	1.326.500	0.98	0.79
1015	1415.00	1.058.400	0.75	1.02
2016	1435.00	1.080.300	0.76	1.01
2017	14805.56	1.059.100	.0.72	1.05

المصدر: عمل الباحثة بالاستناد إلى بيانات2015-16-17 للسكان من مسح المجموعة الإحصائية، **المتاح من الإنتاج المحلي من الأسماك هو الفرق بين كمية الإنتاج المحلي من الأسماك و الصادرات منها و هنا بعد إنقاص نسبة 30% التي يتم تصديرها لبعض المحافظات. *(الكمية المتاحة ÷ عدد السكان)**

يبين الجدول رقم (4) و الشكل رقم (5)، أن نصيب الفرد السنوي من كميات الأسماك البحرية المنتجة في المحافظة و المتاحة للاستهلاك قد انخفض تدريجيا بشكل مطرد بين 2010 و 2017 من 1.77 كغ/سنة إلى 0.72 كغ/سنة، حيث بدأ الانخفاض دون الكيلو غرام الواحد بدءً من عام 2015 ثم 2016 ليصل أدناه في عام 2017، و يقدر هذا الفارق بنحو 1.05 كغ، أي أكثر من كيلو غرام، ما يعادل نحو 59.3% من كمية استهلاك الفرد قبل الحرب (2010). يلاحظ أيضاً أن كمية استهلاك الفرد من الأسماك البحرية كانت تتناقص بنحو 0.13 كغ/سنة[15]، ما يعادل 12.15% من المتوسط السنوي لنصيب الفرد للمدة المدروسة، و البالغ 1.07 كغ/سنة[16]. يفسر هذا الانخفاض في الاستهلاك بعاملين مزدوجين هما الارتفاع الطارئ و السريع لعدد السكان في المحافظة، من جهة، الناتج عن نزوح كثير من أهالي المحافظات إلى محافظات الساحل السوري، مقابل انخفاض الإنتاج و كميات الصيد من جهة، الناتجة عن قلة طلعات مراكب الصيد البحرية بسبب أزمات المحروقات التي سببها خروج مناطق الشرق السوري و هي خزان حقول النفط و الغاز، عن سيطرة الدولة السورية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف أدوات الصيد و صيانتها نتيجة العقوبات الدولية، و قيام الصيادين ببيع جزء من السمك إلى لبنان و سفن الصيد الدولية لتأمين مبالغ أكبر من القطع الأجنبي.

[15] **: (القيمة الأكبر – القيمة الأصغر) ÷ عدد سنوات المدروسة : t ÷ (max v – mini v)**
[16] **: مقدار التناقص ÷ المتوسط السنوي × 100، أو (0.13 ÷ 1.07) × 100**

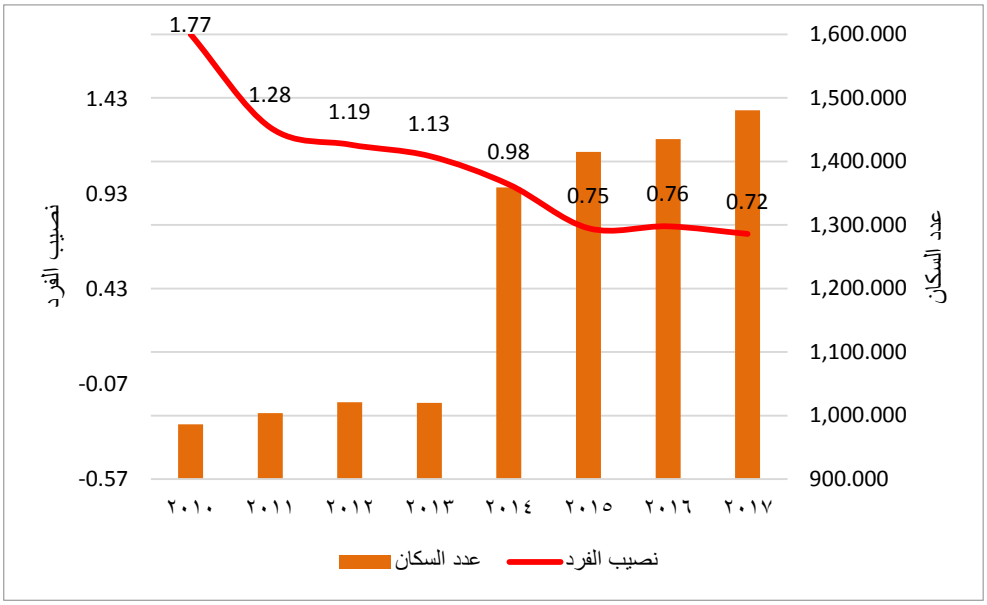

الشكل (5): انخفاض نصيب الفرد من الأسماك البحرية مع ارتفاع أعداد السكان (2011–2017)

المصدر: من عمل الباحثة

5. ارتفاع أسعار الأسماك:

لا يوجد نشرات إحصائية تبين المتوسط السنوي لأسعار الأسماك المطروحة للاستهلاك في الأسواق المحلية للمحافظة، لذلك تم تقديره في هذا البحث من خلال النشرة الشهرية لأسعار أنواع الأسماك الصادرة عن الهيئة العامة للثروة السمكية في اللاذقية. تسجل النشرة الشهرية أسعار نحو 34 نوعاً من الأحياء البحرية منها 24 نوع من الأسماك، و الباقي من الغضروفيات (قرش البحر و بقر البحر، حبار) و الرخويات (أخطبوط) ، و القشريات (قريدس و سرطان و كركند) و العائمات بحرية. من بين هذه الأحياء البحرية تكاد تكون الأسماك هي الغذاء و الطعام المستهلك بالمطلق للسكان، دون الرخويات و القشريات التي لا تلقى مستهلكين و تبقى مستبعدة عن المائدة المحلية التقليدية. و كذلك فإنه من بين 24 نوع سمكي، هناك نحو 13 منها مرغوبة و تقليدية للمجتمع و السكان في اللاذقية و متوفرة بكميات متباينة نسبياً حسب الأشهر، ما يؤثر نسبياً على أسعارها. و هذه الأسماك هي اللقز بنوعيه الرملي و الصخري، فرّيدة، سلطاني، مرلان، جربيدة، قجاج، سرغوس غبص، غريبة، عصيفر، سكمبري، سردين. لذلك تم اختيار هذه الأنواع السمكية المرغوبة والأكثر مبيعاً، و استهلاكاً، من أجل تقدير أسعارها السنوية من خلال المتوسطات الشهرية، لتمثل متوسط أسعار الأسماك المستهلكة و تعطي صورة واضحة عما ينفقه الفرد لشرائها. تم ترتيب هذه الأنواع في الجدول (5) بشكل تنازلي، من الأعلى سعراً إلى أدناها، بالنسبة إلى سنة الأساس 2010، و تم حساب الأسعار القياسية لارتفاعها.

الجدول (5) تقدير متوسط ارتفاع أسعار أهم الأسماك المستهلكة للأعوام 2010-2016-2020 و السعر القياسي لارتفاعها

نوع السمك	متوسط سعر 2010 (ل.س)	متوسط سعر 2016 (ل.س)	متوسط سعر 2020 (ل.س)	السعر القياسي 2016-2010 (%)	السعر القياسي 2020-2010 (%)
لقز رملي	1300	10000	15000	769.2	1153.8
لقز صخري	950	7000	12250	763.8	1289.5
فرّيدة	870	6250	14500	718.4	1666.6
سلطاني	750	21500	14500	2866.7	1933.3
مرلان	800	3900	10000	487.5	1250
جربيدة	550	4750	5600	863.6	1181.8
قجاج	530	4650	11500	877.4	2169.8
سرغوس	450	3875	3500	861.1	777.8
غبس	300	1800	4500	600	1500
غريبة	300	1200	3750	4000	1250
عصيفر	275	1400	3000	509.1	1090.9
سكمبري	175	1275	3000	728.6	1714.3
سردين	110	900	1900	818.2	1727.3
المتوسط	525	4900	7385	%933.3	%1406.6

المصدر: تم حسابها و تقديرها من قبل الباحثة اعتماداً على النشرات الشهرية للهيئة العامة للثروة السمكية

يظهر الجدول رقم (5) و الشكل رقم (6)، الارتفاع الكبير في أسعار أهم أنواع الأسماك المستهلكة لدى السكان في المحافظة. ارتفع متوسط أسعار السمك من 525 ل.س عام 2010 إلى 4900 عام 2016، ثم إلى 7385 عام 2020، بفارق 6860 ل.س، حيث ارتفع الرقم القياسي عام 2016 عن سنة الأساس 2010 إلى 933.3% أي زيادة بنسبة 833.3% ثم وصل عام 2020 إلى 1404.6% و هي زيادة بنسبة 1304.6%، وقد سجل الرقم القياسي عام 2020 انخفاضا وصل إلى نحو 50% من عام 2016. تراوحت أسعار أنواع الأسماك عام 2010 بين أكثرها ارتفاعاً في قائمة الأسعار و هو اللقز الرملي 1300 و الصخري 950 ل.س، و أدناها السكمبري و السردين، 175 و 110 ل.س بفارق 7.5 و 11.8 مرة. ثم ارتفعت أسعار هذه الأنواع عام 2020 إلى 15000 للقز و 3000 للعصيفر و السكمبري و 1900 ل.س للسردين، وقد انخفض الفارق إلى ما بين 5 إلى 8 مرات مقارنة مع 2010. يبين الرقم القياسي 2010-2016 أن هناك 12 نوع من أصل 13 تراوح ارتفاع أرقامها القياسية بين 400% و 800% و نوع واحد ارتفع إلى 2866 و هو السلطان ابراهيم. أما الفترة 2010-2020، فقد ارتفعت أسعار 11 نوع من الأسماك بين 1090% و 1933.3% ما عدا القجاج الذي ارتفع إلى 2169% و السرغوس الذي انخفض إلى 777.8%. و قد تراوحت قيم الرقم القياسي لعام 2016 بين أدناها 487% للمرلان الذي ارتفع من 800 إلى 3900 ل.س و 509% للعصيفر و أعلاها لسمك السلطان ابراهيم 2867% بعد ارتفاعه من 750 ل.س إلى 21500 ل.س، و سمك الغريبة 4000% بعد ارتفاعه من 300 ل.س إلى 1200 ل.س. و في عام 2020 انخفضت قيم الرقم القياسي و تراوحت بين أعلاها لسمك القجاج الذي سجل 2170% بعد ارتفاعها من 530 ل.س إلى 11500

ل.س، و كذلك السلطاني سجل رقم قياسي وصل إلى 1933% بارتفاعه من 750 إلى 14500 ل.س و هو أدنى من سابقه لعام 2016، و أدناها السرغوس الذي سجل رقم قياسي بلغ 777.8% بارتفاعه من 450 إلى 3500 ل.س.

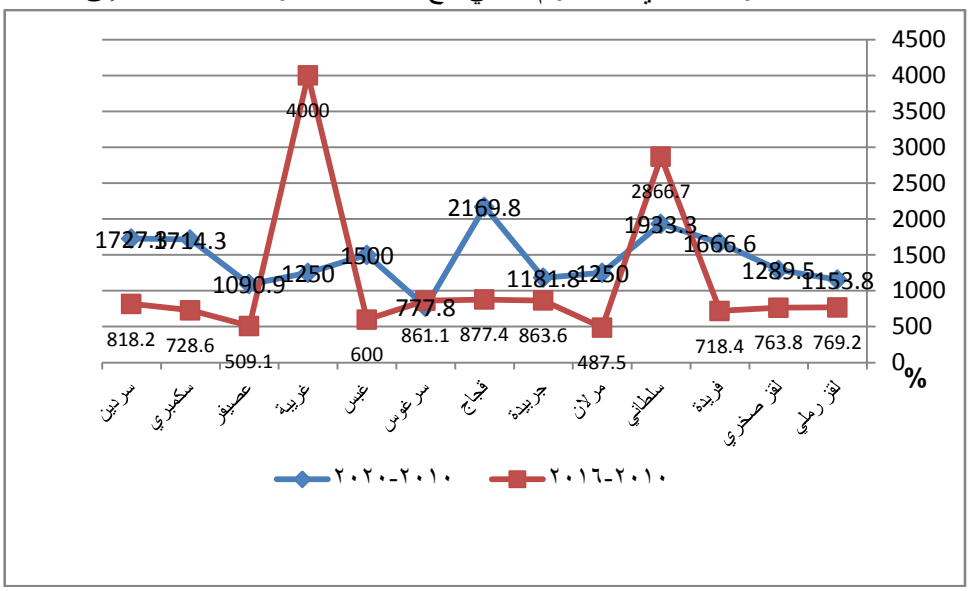

الشكل (6): تقدير ارتفاع الرقم القياسي لأسعار أهم أنواع الأسماك البحرية المستهلكة للأعوام 2010–2016 و 2010–2020

المصدر: عمل الباحثة

6. علاقة ارتفاع أسعار السمك مع تدني دخل الفرد (التضخم)

التضخم هو ارتفاع المستوى العام للأسعار مع انخفاض القيمة الحقيقية للنقود. لقد أدى ارتفاع أسعار تكاليف إنتاج الأسماك من محروقات، و مستلزمات صيد، و أجور للعاملين في الصيد إلى التضخم و هو ما يعرف بالتضخم الناشئ عن تكاليف عناصر الإنتاج. و هذه الزيادة تكون نتيجة زيادة الأجور بمعدلات تفوق معدلات الإنتاجية أو زيادة معدلات الإنتاج للسلع المحلية و المستوردة. يبين الجدول رقم (6) و الشكل رقم (7) علاقة ارتفاع متوسط أسعار الأسماك مع تدني المتوسط الشهري لدخل الفرد.

الجدول (6): علاقة ارتفاع متوسط أسعار أهم الأسماك البحرية المستهلكة مع تدني المتوسط الشهري لدخل الفرد 2010–2016

البيان	2010		2016		
	القيمة (ل.س)	النسبة المئوية لسنة الأساس (%)	القيمة (ل.س)	معدل التضخم البسيط* (%)	الرقم القياسي لسعر المستهلك (%)
المتوسط الشهري لدخل الفرد (ل.س)	11456	100	23938	109	209
متوسط سعر السمك (ل.س)	525	100	4900	833.3	933.3
%متوسط سعر السمك من الدخل الشهري	4.6	100	20.5	724	–

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد على بيانات النشرة الإحصائية السورية لعام 2019، و الجدول السابق. * معدل التضخم البسيط = {(القيمة الجديدة – القيمة القديمة) ÷ القيمة القديمة} × 100، أو { $(\frac{V2-V1}{V1})$ × 100 }

يبين الجدول رقم (6)، أن متوسط الدخل الشهري للفرد ارتفع بين 2010 و 2016 من 11456 ل.س إلى 23938 ل.س، أي بنسبة 109%، بينما ارتفع متوسط أسعار الأسماك في الأسواق من 525 ل.س إلى 4900 ل.س، أي بنسبة 833.3% و فارق بلغ 724 وحدات نسبة مئوية، بمعنى تضاعف السعر و تضخم نحو 8.3 مرة مقابل تضاعف مرة واحدة لمتوسط الدخل الشهري للفرد، ما يبين حجم الفجوة و العجز و تدني القدرة الشرائية للفرد. فبينما كان متوسط أسعار الأسماك عام 2010 يشكل نسبة 4.5% من متوسط الدخل الشهري للفرد، بمعنى أنه يعادل 22 كيلو من السمك، ارتفعت هذه النسبة عام 2016 إلى 20.5% لتعادل أكثر من 50% من نسبة ما كان ينفقه الفرد على مجموع السلع الغذائية (39.5%)[17] عام 2010، و انخفضت قيمة متوسط الدخل الشهري للفرد إلى ما يعادل 4.9 كغ من الأسماك.

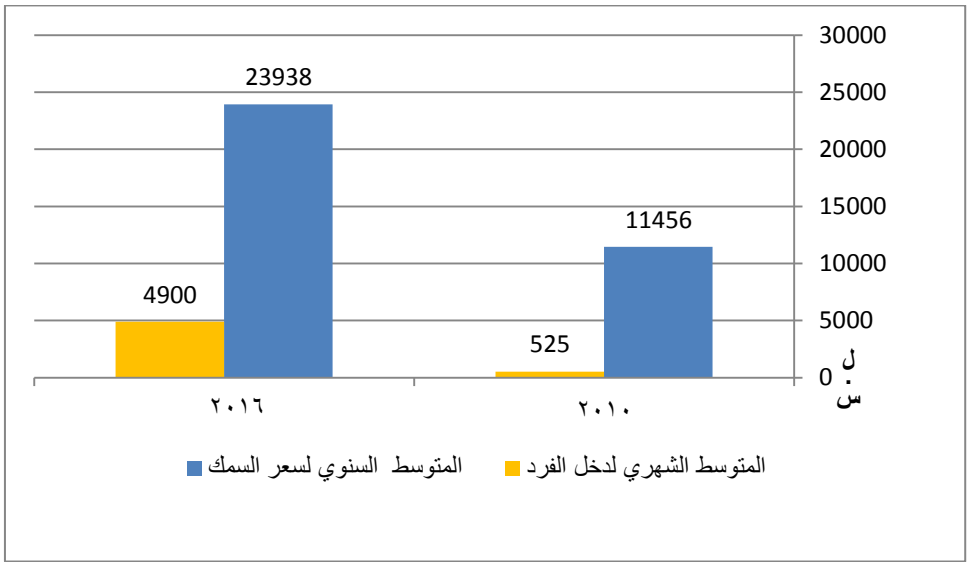

الشكل (7): ارتفاع المتوسط السنوي لأسعار السمك و متوسط الدخل الشهري للفرد لعامي 2010 و 2016

المصدر: عمل الباحثة

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1. تعاني المياه البحرية الإقليمية من قلة المخزون السمكي و الاستنزاف ما يقلل أصلاً من كميات الإنتاج من الصيد البحري. و قد أدت العقوبات الاقتصادية و قلة المحروقات إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الصيد المستوردة إلى أكثر من 30 ضعفاً، ما قلل الطلعات البحرية و كميات الإنتاج و رفع أسعارها.
2. إن طرق الصيد التي تعتمد على شباك الشنشيلا، تؤمن من جهة أنواع الأسماك متدنية الأسعار نسبياً لتلقى رواجاً لدى فئات واسعة من المستهلكين، و تؤمن من جهة أخرى استدامة المخزون السمكي، على عكس شباك الجرف القاعي التي تساهم في تدهور هذا المخزون لقاء أسماك مرتفعة الأسعار.
3. تناقص متوسط كمية الإنتاج في الفترة المدروسة للحرب (2011-2017)، بمقدار 56% عن فترة ما قبل الحرب (2006-2010). و لكن أظهر تطور الإنتاج السنوي للفترتين أن الاتجاه العام لكميات الأسماك كان يتجه نحو

[17] : منشورات مديرية الإحصاء باللاذقية، مؤشرات السكان، جدول 4، ص 6.

الانخفاض، و أن فترة ما قبل الحرب و ما بعدها تتقارب بنسبة التناقص، حيث سجلت تناقص كميته بمقدار −80.34 طن سنويا ما يعادل 3.1% من متوسط الإنتاج السنوي، مقابل تناقص −54.4 طن سنويا لفترة الحرب، ما يعادل 3.3% من متوسط الإنتاج السنوي.

4. ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسماك بين 2010 و 2016 بزيادة ارتفاع 833.3% ثم ارتفع عام 2020 بزيادة 1306.6% عن سنة الأساس 2010، و بقيت الفترة 2010− 2016 هي الأكثر ارتفاعا نسبيا بلغ (833.3%) مقارنة مع الفترة 2016−2020 التي سجلت ارتفاع (473.3%).

5. تدنى نصيب الفرد من كمية الأسماك البحرية المتاحة من 1.77 كغ/سنة عام 2010 إلى −0.72 كغ/سنة عام 2017، بمقدار 59.3% عن سنة الأساس قبل الحرب عام 2010، و ذلك بسبب الزيادة الطارئة في عدد السكان و الانخفاض المطرد في كمية الإنتاج.

6. تضاعفت أسعار الأسماك و تضخمت بين 2010 و 2016 بنسبة 833.3% ، في حين تضاعف متوسط الدخل الشهري للفرد بنسبة 109% أي مرة واحدة، ، ما تسبب بعجز القوة الشرائية للفرد.

التوصيات

1. رفع العقوبات الاقتصادية الجائرة و إنهاء الحرب و إعادة الوافدين و اللاجئين إلى محافظاتهم من أجل المساهمة بإعادة تنشيط الحياة الاقتصادية فيها، و تقليل الضغط السكاني على محافظات الساحل، بما يحقق توازن إقليمي للأنشطة الاقتصادية و الكثافة السكانية.

2. حماية البيئة الطبيعية و تأمين حيد بحري اصطناعي من حطام الآليات المرمية في مواقع محددة في مياه البحر، و التقيد بالتشريعات المتعلقة بالحماية من التلوث و الصيد الجائر، من أجل زيادة المخزون السمكي و كميات الصيد البحري.

3. التوسع باستخدام شباك الشنشيلا التي تحافظ على المخزون السمكي و البيئة البحرية و تؤمن الأسماك ذات الأسعار المتدنية نسبياً، ما يساهم بزيادة العرض منها و تدني أكثر لأسعارها و زيادة استهلاكها من قبل شريحة سكانية أوسع.

4. إقامة مشاريع استزراع للأسماك البحرية لصالح القطاع العام و الخاص بما فيها المشاريع الصغيرة و دعمها، و استيراد الأسماك الحية من أجل أقلمتها و تكاثرها محلياً، ما يشكل رافداً مهما لأسواق الأسماك المحلية بما يساهم بتخفيض أسعارها و زيادة استهلاكها.

5. تنشيط صيد الأسماك في المياه الإقليمية لمحافظة طرطوس التي تتميز باتساع رصيفها القاري، بحيث تصبح محافظة رافدة و مصدرة للأسماك البحرية أو مكتفية ذاتياً، ما يوفر على محافظة اللاذقية نسبة 15% من إنتاج صيدها من الأسماك البحرية.

6. الاعتماد على عوامل الإنتاج المحلية (مستلزمات الصيد)، لرفع قيمة الناتج القومي و تقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة، للحد من التضخم النقدي للسلع و تكاليف المعيشة.

7. اتباع سياسات نقدية و مالية تسهم بتحسين مداخيل الأفراد و رفع مستوى معيشتهم، ما يسهم بزيادة استهلاكهم للأسماك، و يشجع على ثقافة المطبخ البحري.

References

1. Alassadi, S. Almtouri, S. *Evaluation of Marine Fishing in Iraq*. Journal of geographic research for fishes in Iraq. No (20), 2017, 261-276.
2. Ali, W. and *al*, *Economic study of fish in Egypt*. Journal of Economic and Social Sciences, Mansoura University, Vol. 7 (12), 2016, 1191-1196.
3. Buzzy A., Santos, R. *A vision for healthy fisheries*. WWF EU. Mediterranean Fisheries Position Paper, september 2016.
4. Chalshissa T,. *Socio-economic importance of Fish production and consumption status in Ethiopia: A review*. International Journal of fisheries and Aquatic Studies; Vol. 7 N. (4) 2019,206-211.
5. CUICN. *Aperçu du statut de conservation des poissons marins présents en mer Méditerranée.* Liste rouge de l'IUCN des espèces menacées. Malaga, 2015, 76.
6. De Imus, P. and *al*. *The cost of conflict*. In Finance and Development. pp 18-22. December 2017.
7. Finegold, C. *The importance of fisheries and aquaculture to development*. In Fisheries, sustainability and development. The royal Swedish Academy of Agriculture and Forestry. 2009, 353-346.
8. Guzel, M., Yamamoto, N., *Comparison of fisheries sectors of Japan and Turkey in production, consumption, trade and future possibilities*. In Applied Studies in Agribusiness and Commerce. 2012, 147-153.
9. Howell, K. *War and Economy*. McNair Scholars Journal, Grand Valley State University, Vol. (15), Iiss. (1), 2011, 17-24.
10. Maynou, J. *Fish Stock Assessements in the Mediterranean: state of the art.* SCI.MAR., Barcelon, (67 Suppl. 1), 2003, 37-49.
11. Nasser, Sh. *An economic study of producing the fishes in Egypt*. Assiut Journal of agriculture Sciences, (46) No. (6),2015, 86-103.
12. Quingard and Tomassini. *Mediterranean Fish Biodiversity*. *Biologia marina Mediterranea*, Vol. (7), No. (3), 2000,1-66.
13. Rosamond L., and *al*,. *Effect of aquaculture on world fish supplies*. In Nature, Vol. (405), June 2000, 1017-1023.
14. Saad, A. *Fisheries resources in Syria: its reality and prospects for its development.* In Syrian Economy, 2010, 113-136.
15. Saad A., Ali M., Reynaud C., and Capape C. and Alkusairy H. *Confirmed occurrence of common lionfish, Pterois miles (Osteichthyes:Scorpaenidae) in the eastern Medieterranean, with first record off Syrian coast*. Tishreen university Journal for Research and Scientific Studies-Biological Sciences Series.Vol. (38), No (4), 2016.
16. Wazzan, K. Ibraheem, T., *Marine fishing and its natural characteristics in Lattakia governorate*. Tishreen University Journal. Arts and Humanities Series Vol. (41), No.(6), 2019, 243-260.